سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

مشروع قرار تحت البند السابع واعتراض موسكو

أنور بدر

أثار مشروع القرار الفرنسي المزمع تقديمه لمجلس الأمن، والذي يطالب سوريا بالالتزام بتنفيذ المقترح الروسي بوضع أسلحتها الكيميائية تحت رقابة دولية تمهيدا لتدميرها، معارضة شديدة من موسكو، أدت لتعطيل جلسة مستعجلة لمجلس الأمن كانت مقررة مساء ٢٩/ نيسان.

وصرح مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، في أعقاب جلسة مجلس الأمن حول الوضع الانساني في سوريا، أن الدول الغربية تنوي اعداد مشروع قرار بشان سوريا في مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، واصفا الخطوة بأنها تأتي في وقت «غير مناسب»..

فيما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس أن «روسيا لا يمكنها» قبول مشروع القرار الفرنسي حول الاسلحة الكيميائية السورية تحت الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة، والذي يعني إمكانية استخدام القوة ضد سوريا في حال نجاح القرار.

وذكر بيان للخارجية الفرنسية، أن الرئيسان فرنسوا هولاند وباراك اوباما «يفضلان حلا دبلوماسيا في سوريا»، لكنهما شددا على أهمية ابقاء كل الخيارات مفتوحة «لتعطيل السلاح الكيميائي الذي يملكه النظام السوري، وضمان تدميره بشكل تام وفعلي».

فالخلاف القائم ليس حول الموقف من السلاح الكيميائي، بقدر ما هو حول آليات ردع النظام عن استخدامه، وإصرار موسكو الشديد لحماية النظام السوري من أي تهديد يعرقل حله الأمني والعسكري في المنطقة.

المفاجأة الكبرى أن وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم الذي صادف وجوده في زيارة لموسكو أواخر الشهر الماضي، أعلن قبوله مقترح روسيا بوضع الاسلحة الكيمياوية تحت رقابة دولية، واستعداد بلاده لكشف مواقع أسلحتها الكيميائية أمام ممثلين عن روسيا والأمم المتحدة، ورغبتها بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية!

تصريحات المعلم والاقتراح الروسي الأساسي اعتبرته دول الخليج العربية مجرد تكتيك يهدف تجنب ضربة امريكية لسوريا، دون أن ينهي اراقة الدماء فيها، وطالب وزير خارجية البحرين الشيخ خالد آل خليفة في بداية اجتماع مجلس التعاون الخليجي، باتخاذ «إجراءات رادعة مناسبة» ضد من ارتكبوا هذه الجريمة، داعياً المجتمع الدولي ومجلس الامن لتحمل مسؤوليتهما.

يذكر أن رئيس الائتلاف الوطني أحمد الجربا سبق له وطالب في ١٨ آذار الماضي، أثناء اجتماعاته مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بقرار ملزم تحت الفصل السابع لفك الحصار عن أكثر من مليونين ونصف المليون سوري محاصر من قبل قوات النظام الذي يتجاهل كل القرارات الدولية بما فيها القرار ٢١٣٩ رغم مرور فترة طويلة على صدوره.

وهو ما انتهت إليه مسؤولة العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري اموس، حين حذرت مجلس الأمن الدولي من «تفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا»، وأن القرارات الدولية غير فعالة في معالجة الحالة السورية دون آلية ردع، مطالبة «بفرض إيصال المساعدات الإنسانية تحت البند السابع على غرار ما حدث في البوسنة والصومال».

المراوغة الروسية بشأن الحل سياسي تتزامن مع دعوة السيد تشوركين لعقد الجولة الثالثة من مفاوضات جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة، الذي يتجاهل مساهمة حكومته في افشال محادثات جنيف ٢ السابقة، حين تنكرت لتوقيعها على وثيقة جنيف ١ التي تدعو لمرحلة انتقالية بقيادة هيئة حكم كاملة الصلاحيات، مدخلة الأمم المتحدة والوسيط الدولي في الحديث عن أولوية محاربة الإرهاب باعتباره الخطر الأكبر فيما يتعلق بسوريا، التي أضحت أكبر مصدّر للإرهاب في العالم.

الافتتاحية

العسكر والسلاح في زيارة الجربا للولايات المتحدة

سامي شيحان

تبدأ غدا الثلاثاء زيارة رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد الجَربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تستمر لثمانية أيام، وهي أول زيارة رسمية على مستوى رئيس الائتلاف إلى أمريكا منذ تأسيس الائتلاف. إذ كانت الزيارات السابقة جميعها إلى الأمم المتحدة.

وسيتضمن الوفد المرافق لرئيس الائتلاف كلاً من رئيس هيئة الاركان العامة في الجيش الحر عبد الاله البشير والامين العام للائتلاف بدر جاموس وأعضاء الائتلاف هادي البحرة وأنس العبدة ومنذر آقبيق وميشيل كيلو وصلاح درويش.

فيما يتضمن جدول أعمال الزيارة لقاءات لوفد المعارضة السورية مع وزير الخارجية الاميركي جون كيري ورئيسة مجلس الامن القومي سوزان رايس وأعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب وقادة في الحزبين الجمهوري والديموقراطي، إضافة إلى لقاءات ضمن مراكز أبحاث استراتيجية، وزيارة لإحدى الجامعات الأمريكية وأخرى لوزارة الدفاع، مع برنامج لقاءات إعلامية.

وسوف تركز تلك الاجتماعات على شرح مواقف المعارضة السورية في مواجهة انسداد أفاق الحل السياسي مع إصرار النظام على الانتخابات الرئاسية بداية الشهر القادم، ومخاطر تدفق المجموعات المسلحة من كل العالم إلى سوريا، وما يمكن للولايات المتحدة أن تقوم به لإحداث فرق لصالح الثورة، من خلال الضغط على النظام سياسيا وعسكريا واقتصاديا حتى يقبل بانتقال السلطة، أو إجباره على الرحيل تمهداً لعملية انتقال ديمقراطي وبناء دولة مدنية تعددية تعالج إرث هذه المرحلة في مستوى الكوارث الانسانية والبيئية، وفي مستوى مكافحة الإرهاب أيضاً.

وإذا كان رئيس الائتلاف الوطني قد استبق زيارة أمريكا باجتماع عقده مع قادة الجبهات الخمس ورؤساء المجالس العسكرية في مدينة أنطاكية بتركيا، لشرح مساعي الائتلاف لـ«تزويد تشكيلات الجيش الحر بالسلاح النوعي لتغيير موازين القوى على الأرض، ولتجنيب السوريين مزيدا من القتل والدمار بالبراميل المتفجرة و الكيماوية»، فإن الأيام القادمة ستجيبنا على السؤال المضمر حول استعداد الادارة الأمريكية لتزويد المعارضة السورية بهذه الأسلحة!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

الانتخابات الرئاسية: تشريع الجريمة ومتابعتها!

نبيل حيفاوي

منذ الإعلان عن عزم بشار الأسد ترشيح نفسه لولاية جديدة، وتأكيد النظام على عقد انتخابات رئاسية، وثم تحديد الثالث من حزيران ٢٠١٤، موعدا لعقد الانتخابات، لم يعد هناك أدنى شك في توجهات النظام للمضي في معالجة الأزمة على طريقته الخاصة، وفق خياره الوحيد بالقتل والتدمير، ورفض أية حلول سياسية توقف شلالات الدم على الأرض السورية. جاء ذلك بينما المجتمع الدولي، يتحدث بصوت خافت عن جنيف٣، بعد أن لقي جنيف٢ الفشل جراء موقف النظام وبدعم من روسيا.

وتبين من خلال تصعيد النظام لعملياته العسكرية الوحشية، في فترة انعقاد جنيف٢ وما تلاها، أنه يبذل جهوده لتغيير الموازين العسكرية على الأرض، ليفرض معادلات جديدة في أية اقتراحات جديدة للحلول السياسية. ومحور اهتمام النظام في أية معادلة لحل الأزمة، يقوم على تجاوزه نهائيا لشرط الحكومة الانتقالية كاملة الصلاحيات، بما تنطوي عليه من حتمية تجريد بشار الأسد من صلاحياته، تمهيدا لخروجه النهائي من السلطة والنظام الجديد الذي ينتظره الشعب السوري.

لقد بنى النظام حساباته، وهو يمضي نحو فرض خياره لحل الأزمة، على عدد من العوامل:

- اطمئنانه لعجز الشرعية الدولية عن القيام بأي دور هام، يضع حدا لوحشيته، فالفيتو الروسي راية مرفوعة للدفاع عنه.
- توفير موسكو وطهران كل مستلزمات مضيه في طريق الحسم العسكري. من التسليح إلى العنصر البشري «الميليشيات الطائفية». ورفع درجة الدعم كما ونوعا، في المعدات والرجال.
- نجاحه في جعل قضية السلاح الكيماوي هي الأساس في مخاوف الدول الكبرى، وأولوية التخلص منه، وترك باقي جرائمه ضد السوريين دون عقاب أو حساب.
- استغلال وجود التطرف الأصولي، خاصة «داعش»، لوضع العالم والشعب السوري بين حدين: هو أو الإرهاب.
- غياب فاعلية المعارضة في حملتها على صعيد العلاقات العامة، وتراجع موقف الرأي العام العالمي من نضال الشعب السوري، بينما النظام يخوض تلك الحملة بكل طاقاته، مدعوما من حلفائه.
- بقاء كتائب الثوار في حالة تفكك، وافتقاد الاستراتيجية المركزية الموحدة للدفاع عن المناطق المحررة، رغم التضحيات البطولية التي يظهرها الثوار على امتداد المساحة السورية.

استنادا إلى تلك العوامل، وسواها، اعتقد النظام أنه قادر على تقديم نفسه للعالم بمظهر القوي، الممسك بكافة الأوراق، والقادر على فرض الحل الذي يسعى اليه.

وفي هذا السياق تأتي لعبة الانتخابات، لتكون بنتائجها المقررة سلفا، بمثابة غطاء لاستمرار عملياته الوحشية، من خلال توظيفها لاستعراض قوته في مواصلة برنامجه الدموي، بموافقة «الناخب» السوري.

لقد اختار النظام الانتخابات، والكل يعلم أن بقاء بشار رئيسا لا يحتاج لها، فقط لكسب قدر من القبول على الصعيد العالمي. فهو يعرف أن الدول الكبرى وصفت الانتخابات بالمهزلة، لكنه يراهن على فرض قدر من نحوه أقل حدة.

والمتوقع بعد «فوز بشار»، أن تشهد سوريا جنونا في الوحشية والتدمير، وهو قد مهد له من أيام بإدخال كيماوي من نوع «الكلور»، وتحت مرأى العالم دون اعتراض قوي يضع حداً لهذه الجريمة.

مهزلة الانتخابات لن تنطلي على السوريين، ويعرف العالم تاريخ السلطة الدكتاتورية، لكن النظام يحتاجها لحشد مؤيديه في الداخل، وقبولهم بجرائمه، فالانتخابات هي تصويت للقتل والتدمير، واحتيال على العالم بغبائه، وتواطئه، لجعل الجرائم دفاعا عن ال»شرعية»، وتسويغ الارتكابات الخطيرة التي تنتظر سوريا في «الولاية الثالثة».

انها انتخابات الدم والوحشية والدمار!

كتائب الثوار: صمود وتقدم في عدة جبهات

ماجد حمود

كانت معركة يبرود منعطفا عسكرياً تكتيكياً حققه النظام وميليشياته الحليفة. لذلك وصفها بمعركة الحسم في القلمون.

منذ الإعلان عن سيطرة النظام على يبرود، مضت التطورات الميدانية على أرض المعارك، عكس ما تمناه النظام وروج له.

الرد السريع جاء في كسب وقرى جبال الساحل في اللاذقية. ثم كانت الانتصارات الجزئية في مدن وبلدات شمال حلب، وكذلك في ريف حماة وإدلب. وفي العاصمة استمر الصمود البطولي في المليحة، وجوبر، وداريا، وبقيت أحياء جنوب دمشق ثابتة دون إحراز النظام أي تقدم، وكان مسعاه قبل الانتخابات، لإنجاز نجاحات حول محيط العاصمة، وفشل في ذلك، بل ودفع خسائر كبيرة في قواه البشرية والمادية.

لكن الإنجازات النوعية الهامة، في الأيام الأخيرة، جاءت من الجنوب، والجنوب الغربي، ريف القنيطرة، وتل الجابية في غرب حوران.

تشكل سلسلة التلال التي نجح الثوار بالسيطرة عليها، أهمية استراتيجية كبيرة. فهي تجعل إشراف قوات الثوار على سهول واسعة، تربط بين ريف القنيطرة وريف درعا، وتجعل المناورة التكتيكية للثوار بوضع أفضل، وتفتح الطريق لتقدم نحو مناطق جديدة، للتقرب من دمشق، بعد استكمال السيطرة في الجنوب على بلدات تقع شمال غرب سهل حوران، وتعد مدينة نوى من أهم البلدات التي تقع في شمال غرب المحافظة، وتتصل بريف القنيطرة، كما هي قريبة من مدن وبلدات على طريق دمشق- درعا.

زيادة عن ذلك، استطاع الثوار اغتنام كميات كبيرة من الذخائر والسلاح، بما يعينهم على متابعة المعارك القادمة. أما الإنجاز العسكري الهام، والذي يفوق من الناحية المعنوية، تحرير تلال الجولان وحوران، هو ما شهدته منطقة القلمون الشرقي، في الضمير وجيرود، بنجاح الثوار تسديد ضربات قوية لقواعد النظام الصاروخية والجوية في مطار الضمير والتسيل، واكتساب غنائم من صواريخ نوعية وعربات مدرعة، وتكبيد قوات النظام وميليشياته خسائر كبيرة، فضلا عن قطع الطريق بين دمشق وبغداد الذي يتم عبره تزويد النظام بالسلاح، والأهم بالميليشيات القادمة من العراق.

ولعل معركة شرق القلمون تثبت أن حرب العصابات، والضرب في مواقع مفاجئة، قد أعطت ثمارها، في وقت اعتقد فيه النظام سيطرته على القلمون بالكامل.

وتشكل هذه الأوضاع الميدانية ضربة قوية للنظام عسكريا ومعنويا، وهو يستعد «للانتخابات المسخرة»، التّي استبقها بحملة دعائية واسعة في إعلامه، وبين مؤيديه. وظنّ أنه أحرز تقدما هاما وحاسما بعد سيطرته على يبرود ورنكوس والقلمون الغربي. هذا مع العلم أنه استخدم السلاح الكيماوي، ليحرز تقدما جديدا على جبهات حمص وحماة وغوطة دمشق.

والأكيد أن هذا التدهور بوضع النظام لن يدفعه للتراجع عن مسرحية الانتخابات، بل سيمضي بها متجاهلا ما مني به من فشل، وما لحق به من خسائر وهزائم.

وبحكم طبيعته الوحشية، ورفضه الإقرار بالواقع المتدهور الذي أصابه، سيحاول التعويض بالمزيد من القتل والتدمير، بالبراميل والصواريخ والكلور والمجازر ليقنع نفسه والموالين بأنه يمسك بالمبادرة، ويحقق المكاسب التي تبرزها أعداد الضحايا من المدنيين، في مختلف المناطق.

وبضوء واقع الكتائب المقاتلة، الذي شهد تحسناً ملموسا في الأيام الماضية، من المتوقع تحقيق المزيد من الإنجازات، التي ستبين كم هي مهزلة الانتخابات مضحكة، وكم هو التجديد لبشار لعبة خاسرة، لن توفر له القدرة على البقاء!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

السوق السوداء في اقتصاد النظام المنهار

تحقيق: نوار الحموي

عبارة «السوق السوداء» تعيد السوريين إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، عندما أدخل الطاغية الأب البلد في أتون معركة اقتصادية تسببت بالحصار الاقتصادي ودفعت الناس يومها الثمن، في تلك الأيام كانت السمون والزيوت الغائبة عن المؤسسات الاستهلاكية موجودة في أسواق التهريب العلنية، حيث كانت عناصر قوات الردع السورية القادمة من لبنان تحمل في سياراتها العسكرية كل أنواع البضائع والسلع والمواد الغذائية، في تلك الأيام كما الآن كان السوريون يعرفون أسماء تجار السوق السوداء تلك واحداً واحداً.

السوري الذي خبر تلك المعاناة في تلك الأيام، مازال يدفع أثمان السياسات الخرقاء التي يمارسها نظام الطاغية الابن، ففي هذه الأيام وبعد أن أصبحت الحياة المعيشية تشبه المعجزة، بسبب الغلاء والخوف، يضطر السائق وصاحب أي سيارة خاصة إلى شراء المازوت من السوق السوداء العلنية و«على عينك يا مواطن»، فمن يعرف محطة نهر عائشة في دمشق التي تملكها شركة المحروقات سادكوب يعرف أن كميات كبيرة من خزاناتها يذهب لتجار السوق السوداء المتواجدين في الشارع المقابل للمحطة، أي على بعد أمتار من المحطة، حيث يباع ليتر المازوت المحدد رسمياً بـ ٦١ ليرة بـ ٨٥ ليرة ويصل إلى ١٠٠ ليرة سورية.

الخبز أيضاً يباع في أول أوتستراد درعا من قبل أطفال وصبية، بأسعار مضاعفة.

هذا هو الحال في دمشق التي تضم مئات الحواجز وآلاف العناصر المسلحة التي تنتشر في شوارعها وأزقتها، أما في حمص وفي الأحياء الموالية، فتباع فيها كل المواد والسلع من خلال السوق السوداء، حيث يتولى هذه المهمة عناصر الشبّيحة دون أن تفارقهم البارودة الروسية، يبيعون الناس المازوت بـ ١٠٠ ليرة سورية، يبيعون البنزين بـ ١٦٠ ليرة لليتر الواحد.

يتداول أهل الاختصاص تعريفاً لهذه السوق يذكر بأنها هي التي تتكون من كل التعاملات التجارية التي يتمّ فيها تجنب كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية، وتنتشر هذه السوق كثيراً في البلدان الفاسدة التي تتميز ببيروقراطية كبيرة تتحكم في سير العمل فيها.

ففي سوريا يمكن أن تجد أي مادة في السوق السوداء، وحين كانت الاختناقات تصل إلى الذروة أثناء توزيع المازوت في المحطات، كان التجار يحصلون على هذه المادة ويبيعونها.

كما خضعت أسمدة المزارعين التي تضاعف سعرها هذه الأيام هي الأخرى لقانون السوق السوداء.

صحيفة تشرين الحكومية نشرت في صفحة المحليات تحقيقاً بتاريخ ١٣ نيسان الماضي، حمل عنوان: «ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق السوداء يقضّ مضجع المزارعين» تناول أزمة الأسمدة وارتفاع أسعارها إلى الضعف واضطرار الفلاح لشرائها من السوق السوداء، ومن الأصل الكميات التي تصل للجمعيات الفلاحية لا تكفي ١٠٪ من المساحات المزروعة والحصول على الأسمدة من المصارف الزراعية يُدخل الفلاح في سلسلة معاملات بيروقراطية طويلة الأمد، هذا الحال يجعل الفلاح يشتري أسمدته من السوق السوداء، حيث يتحدث المزارعون عن تحكم مجموعة من التجار بأسعارها من خلال تعطيش السوق واحتكار المادة في مخازنهم، وبذلك يتحكمون بأسعارها ويفرضون السعر الذي يلائمهم.

يتحدث مزارعون في هذا التحقيق عن سعر الطن الواحد من سماد سوبر فوسفات الذي تجاوز العشرة آلاف ليرة سورية في السوق السوداء. كما يتحدثون عن اضطرارهم لشراء المحروقات والمبيدات ومعظم مستلزمات زراعتهم من نفس السوق، ويشرحون مسألة الغياب التام للجهات الرقابية عن هذا الأمر.

بدورنا نسأل المحامي «نعمان» عن العقوبات القانونية الموجودة في القانون السوري، فيحدثني أن القانون يعاقب بالحبس ودفع الغرامة لكل من يحتكر مادة.

ويتضح لنا أن مشروع «قانون حماية المستهلك الذي مازال قيد التداول حتى الآن وذهب حالياً لوزارة العدل في حكومة النظام حسب ما توضح (صحيفة البعث) لتثبت عليه آخر ملاحظاتها، قد أخذ بهذا الأمر ونصّ على الحبس ودفع الغرامة المالية لمن يحتكر مادة، وتجار السوق السوداء إذا أرادت الحكومة محاكمتهم فإنها تخضعهم لهذا النص القانوني المتعلق بالاحتكار.

ولكي نعرف مدى انتشار السوق السوداء في الحياة السورية هذه الأيام، في المناطق التي يسيطر عليها النظام، لابد من معرفة حاجة السوق المحلية من القطع الأجنبي «الدولار» حيث تحتاج السوق إلى ١٥ مليون دولار يومياً، بينما لا يوفر البنك المركزي من هذا المبلغ سوى ٣ مليون دولار .

ويشرح كل هذا الواقع الأسود عن الاقتصاد السوري الصحفي «زياد غضن» في مقال له منشور في جريدة الأخبار اللبنانية وذلك بتاريخ ١٥ نيسان الماضي، حيث يوضح أسباب لجوء التجار للسوق السوداء للحصول على حاجتهم من القطع الأجنبي، والسبب يعود إلى سياسة البنك المركزي بالتدخل التي يراها بعض الاقتصاديين فاشلة.

في الحديث عن الأسباب التي تجعل هذا السوق يتسع ويزداد انتشاراً نجد عشرات المواد الصحفية التي تناقش هذا الواقع.

الصحفي «وسيم وليد ابراهيم» نشر تحقيقاً حول السوق السوداء في موقع الاقتصادي، واستعان بالخبير الاقتصادي «عابد فضلية» الذي يعرف طبيعة وبنية وآليات التحكم في الاقتصاد السوري فيتحدث عن سببين كبيرين يقعان وراء انتشار السوق السوداء وهما «الفساد وضعف الرقابة» ويضرب أمثلة واقعية من مؤسسة سادكوب التي تتعاقد مع صهاريج خاصة لتوزيع المازوت للمواطنين، حيث تقوم بالمتاجرة بالمادة فتسرق بالكميات والسعر، حتى أن سعر ٦١ ليرة الذي وضعته سعراً نظامياً يشجع التجار على الفساد، فالـ ٦١ سيتم تحصيلها من الناس ٦٥ ليرة، ويتساءل فضلية: لماذا لا تقوم سادكوب بشراء صهاريج تابعة لها مباشرة، لتقوم بخدمة توزيع المازوت، ولماذا الاعتماد على صهاريج القطاع الخاص التي تسرق الناس.

ولفت فضلية إلى كون بعض موظفي التموين قد اضطروا لشراء المازوت من السوق السوداء، مؤكدا أن هذه السوق أضحت مشكلة فساد تتسع عامودياً وشاقولياً، بحيث لا يستطيع الموظف أو البائع أن يستمر بدونها.

قانون حماية المستهلك الذي احتاج إلى سنة كاملة من المداولات والمشاورات، ومازال مشروعاً حتى اللحظة، لعب التجار دوراً كبيراً في تحديد شكله ومحتواه، فهناك محاولات ومناورات عديدة أجراها تجار ومنتجون للتخفيف من العقوبات قبل إقرار حكومة النظام للتشريع وخروجه إلى النور، حتى أن بعضهم حاول الاستفادة من الظروف الراهنة للضغط على الجهات التنفيذية وعرقلة مساعيها في عقد الاجتماعات المتتالية، حسب تصريحات معاون مدير حماية المستهلك في الوزارة، مع أن المزاج العام للناس ميّال لعدم التعويل على أي مشروع حماية للمستهلك في ظل مناخات الفساد المرعبة التي تعيشها مؤسسات ودوائر الحكومة.

والخلاصة أن السوق السوداء ليست سوى إحدى منتجات الفساد والفاسدين في سلطة عائلة الأسد التي تتفنن في نهب الناس وقتلهم.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

التغيرات الكبرى فى نسخة ٢٠١٤ من التصنيف العالمي لحرية الصحافة

مراسلون بلا حدود ١ أيار ٢٠١٤

تُبرز نسخة عام ٢٠١٤ من « التصنيف العالمي لحرية الصحافة » ما تحمله الصراعات في طياتها من آثار سلبية على حرية الإعلام والفاعلين في هذا القطاع. كما تراجعت بعض البلدان في سلم الترتيب بسبب تأويل سلطاتها بشكل مفرط وفضفاض لمفهوم حماية الأمن القومي على حساب الحق في الإخبار وتلقي المعلومات، نظراً لما ينطوي عليه هذا الاتجاه من خطر متزايد بشكل عام، وتهديد لحرية الإعلام حتى في قلب «دول الحق والقانون».

النزاعات المسلحة، عامل حاسم في التراجع

يسلط ترتيب ٢٠١٤ الضوء على الترابط السلبي بين حرية الإعلام والصراعات- جارية كانت أو غير معلنة. ففي سياق يطغى عليه عدم الاستقرار، تصبح وسائل الإعلام مستهدفة على نحو استراتيجي من قبل الجماعات أو الأفراد الذين يحاولون فرض رقابة على كل من يسعى إلى نشر المعلومات، وذلك في انتهاك فاضح للضمانات التي تقدمها المواثيق الدولية، ولاسيما المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام ١٩٧٧.

تجسد سوريا (١٧٧، ٠) هذا السيناريو إلى أقصى حد منذ آذار ٢٠١١، حيث باتت تُعتبر البلد الأخطر على الصحفيين والأكثر تهديداً لحرية الإعلام، كما أن تداعيات الأزمة السورية تحمل في طياتها أيضاً تأثيرات مهولة على جميع أنحاء المنطقة، حيث تساهم في تعميق الشقاق بين وسائل الإعلام في لبنان حيث الاستقطاب على أشده منذ مدة ليس بالقصيرة، كما تشجّع السلطات الأردنية على تشديد الخناق، بينما تؤدي في الوقت ذاته إلى تسريع دوامة العنف التي تعصف بالعراق حيث تتفاقم التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة. أما في إيران الفاعل الرئيسي في المنطقة، فإنّ وعود الرئيس الجديد روحاني بتحقيق تقدم على مستوى حرية الإعلام مازالت في مهب الريح حتى الآن، حيث إن تغطية المأساة السورية، سواء من قبل وسائل الإعلام الرسمية أو عبر المدونات، تخضع لرقابة مشددة من السلطة الحاكمة، التي تعاقب كل من يتجرأ على انتقاد سياستها الخارجية.

وفي مصر تزامن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في صيف ٢٠١٢ مع تصاعد موجة الاعتداءات على الصحفيين وإخضاع وسائل الإعلام لسلطة الجماعة بشكل منهجي، إلى أن توقف ذلك بعد عام. لكن «اضطهاد الإخوان» منذ عودة الجيش إلى السلطة بات يشغل بال الصحفيين المصريين ونظرائهم الأتراك والفلسطينيين والسوريين على حد سواء. وبدورها، تشهد دول الخليج- وخاصة الإمارات العربية المتحدة- موجة من الاعتقالات والمحاكمات في حق الفاعلين الإعلاميين بتهمة الانتماء إلى الإخوان.

حافظت فنلندا على موقعها في الصدارة، حيث تعتلي قمة الترتيب للعام الرابع على التوالي. وتأتي بعدها كل من هولندا والنرويج، على غرار طبعة العام الماضي. أما في الطرف المقابل، فيتذيل التصنيف «الثلاثي الجهنمي» المعهود، والذي يتألف من تركمانستان وكوريا الشمالية وإريتريا، حيث حرية الصحافة منعدمة بكل بساطة. ورغم بعض الاضطرابات النادرة التي كان من شأنها أن تلقي بظلالها على هذه البلدان خلال عام ٢٠١٣، إلا أنها لا تزال تمثل وصمة عار على الصعيد الإعلامي باعتبارها جحيماً حقيقياً بالنسبة للصحفيين.

وأمام تصاعد دوامة العنف، تحرك المجتمع الدولي أخيراً، وإن كان من باب الحبر على الورق حتى الآن. ففي يوم ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٣ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء أول قرار بشأن سلامة الصحفيين وحول إحداث اليوم العالمي لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الذي سيُحتفل به يوم ٢ تشرين الثاني من كل عام. ويشكل هذا القرار بلا شك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث يأتي استكمالاً للقرار ١٧٣٨ الذي يدين الاعتداءات على الصحفيين في حالات النزاع المسلح، المعتمَد من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الثاني ٢٠٠٦ بناءً على اقتراح من منظمة «مراسلون بلا حدود»، دون إغفال خطة العمل للأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب، التي اعتُمدت في نيسان ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تدعو مراسلون بلا حدود الأمم المتحدة إلى تشكيل فريق خبراء يتولى مهمة تقييم مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها، ولاسيما تلك المتعلقة بحماية الصحفيين والتحقيق في جميع أعمال العنف وتقديم الجناة إلى العدالة.

تقويض الإعلام تحت ذريعة حماية الأمن الوطني وضرورة المراقبة

لا تتردد بعض الحكومات في اللجوء إلى ورقة «مكافحة الإرهاب» لاتهام الصحفيين بـ «تهديد الأمن القومي». ففي تركيا (١٥٤ +١) يقبع عشرات الفاعلين الإعلاميين في السجون تحت هذه الذريعة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتغطية القضية الكردية. أمّا بلدان شبه الجزيرة العربية ومعها الأنظمة الاستبدادية في آسيا الوسطى، تشدد الرقابة ولا تغفل عن وسائل الإعلام، تحسباً لأي «محاولة لزعزعة استقرار السلطة الحاكمة»، مخافة اندلاع انتفاضات شعبية جراء تداعيات « الربيع العربي».

مؤشر حرية الصحافة

يؤكد المؤشر السنوي لحرية الصحافة، الذي أُطلق عام ٢٠١٣، تراجعاً مهولاً في حق الإبلاغ والحصول على الأخبار، على المستوى العالمي، حيث ارتفع المؤشر من ٣٣٩٥ إلى ٣٤٥٦ نقطة (+٦١)، أي بزيادة قدرها ١,٨٪ مما يعكس تدهوراً طفيفاً على صعيد حرية الإعلام بين

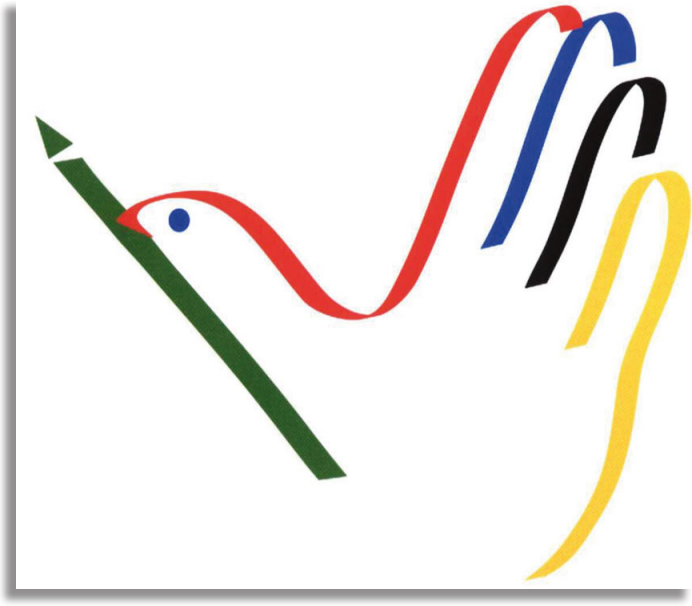

نسختي ٢٠١٣ و٢٠١٤ من التصنيف العالمي.

صحيح أن عام ٢٠١٣ شهد تراجعاً في أعداد الصحفيين القتلى مقارنة بالعام السابق، الذي كان بمثابة مجزرة لأهل القطاع الإعلامي، بيد أنه شهد ارتفاعاً في الاعتداءات والتهديدات. ولا تُفسَّر هذه الزيادة فقط من خلال تطور أشكال الابتزاز، ولكن أيضاً على ضوء مجموعة من المؤشرات المستخدمة في إعداد هذا التصنيف:

- التعددية، أي مدى تمثيل مختلف وجهات النظر في وسائل الإعلام؛
- استقلالية وسائل الإعلام هذه عن مختلف السلطات السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية؛
- نوعية الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة الإعلامية؛
- شفافية المؤسسات التي تحكم هذه الأنشطة؛
- البنى التحتية التي تستند إليها؛
- المناخ العام الذي تمارَس فيه حرية الإعلام.

يُعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية للأداء العام في كل بلد من البلدان التي يشملها الاستقصاء، الذي كانت نتيجته واضحة بشكل لا غبار عليه: ففي المنحنى البياني الخاص بالمناطق، يُظهر المؤشر أن الوضع متدهور في كل القارات باستثناء آسيا حيث يميل إلى الاستقرار. وعلى غرار العام الماضي، حقق الاتحاد الأوروبي ومنطقة البلقان أعلى درجة (١٧,٦)، متبوعين بالأمريكتين (٣٠,٣) وأفريقيا (٣٥,٦) ثم آسيا والمحيط الهادئ (٤٢,٢) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (٤٥,٥)، في حين تتذيل منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط هذا الترتيب بمؤشر يبلغ ٤٨,٧.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

سيناريوهات للانتخابات الرئاسية

محمد سليم

تعددت الآراء فيما يجب على المعارضة عمله لإبطال الانتخابات الرئاسية.

اقترح البعض أن يتم دعوة السوريين إلى مقاطعة الانتخابات مهما كان الثمن. البعض الآخر رأى وجوب إعلان السوريين إضراباً عاماً يوم الانتخابات. آخرون ذهبوا أبعد من ذلك إذ أكدوا أن على المعارضة المسلحة إحداث زلزال عظيم في دمشق وريفها وفي المدن الأخرى التي يعول النظام على استتباب الأمن فيها لإجراء انتخاباته (اللاذقية، طرطوس، السويداء..). ولدى هؤلاء سيناريوهات عديدة لهذا الزلزال المقترح: تنبه المعارضة المواطنين بعدم الخروج من بيوتهم في اليوم المقرر للانتخابات، ثم تقوم فصائل المعارضة المسلحة بإمطار المراكز الانتخابية بقذائف الهاون. أو تقوم الخلايا السرية والكتائب المعارضة الخاصة بتفجيرات مدوية في أماكن حساسة ولاسيما المراكز الانتخابية..

في مواجهة هذه الاقتراحات يبرز سؤال واحد: ولماذا؟

لماذا على المعارضة بذل هذه الجهود المضنية والإقدام على هذه المغامرات من أجل إبطال الانتخابات؟

يتعامل أصحاب الاقتراحات السابقة مع الانتخابات الرئاسية وكأنها حدث مفصلي سينقل سوريا من مرحلة إلى أخرى، وسيغير في مجريات الواقع الميداني، أو على الأقل سيغلق باب الأمل في وجه أي حل للأزمة السورية.. فهل هذا صحيح؟

لا على الأرجح، فالانتخابات لن تغير شيئاً في موازين القوى. لن تتيح للنظام تحقيق حسم عسكري، ولن تعيق المعارضة عن تحيق مثل هذا الحسم. لن ترجح كفة النظام بسبب نجاحه في إجراء انتخاباته، كما أن المعارضة لن تتأذى بشكل

فعلي وملموس من هذا النجاح. أما باب الحل فإن فتحه أو إيصاده لا يتوقفان على حدوث الانتخابات من عدمه، فعندما تنضج تسوية ما توافق عليها الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة لن يهم عندها من هو في سدة الرئاسة، ولن يهم إذا ما كانت الانتخابات قد أجريت أم أنه تم اللجوء إلى التمديد لسنتين.. وبالطبع إذا ما قررت الولايات المتحدة تغيير رأيها والانخراط في عمل مباشر وفعال فلن يعنيها وقتذاك شرعية الانتخابات أو بطلانها، وهي بالتأكيد ليست ملزمة بالانتظار سبع سنوات ريثما تنتهي الولاية الرئاسية القادمة..

لن تغير الانتخابات شيئاً في المواقف الدولية. سيبقى النظام غير شرعي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وتركيا ومعظم الدول العربية. وسيبقى متمتعاً بكامل الشرعية في نظر روسيا وإيران. ستبقى السعودية وقطر وتركيا على موقفها من دعم المعارضة المسلحة، وستبقى روسيا وإيران داعمتين بلا حدود للنظام. ليس هناك مرحلة جديدة تفتتحها الانتخابات.. ليس هناك نقلة حقيقية. الأمور باقية على حالها: حرب مفتوحة، وتوازن دقيق ومستمر، وموقف دولي غير مبال..

فلماذا يشعر البعض أن على المعارضة عمل شيء خارق للعادة لإيقاف الانتخابات؟

دعوة السوريين للمقاطعة لا تعني شيئاً، فهي لن تغير من الإجراءات الانتخابية ولن تغير من النتيجة المحسومة سلفاً، والأهم أن معظم السوريين مقاطعون فعلاً وبحكم الأمر الواقع. أما فكرة الإضراب فهي خارج السياق تماماً، ذلك أن ثلاثة أرباع سوريا في حالة إضراب قسري منذ أشهر طويلة، ما يجعل اللجوء إلى مثل هذه الخطوة الناعمة والحضارية يندرج في باب الترف. أما الحديث عن زلزال على شكل عمليات انتقامية عشوائية فهو ضد مصلحة المدنيين السوريين وضد مصلحة المعارضة. وفي حال كان المقصود عمل عسكري جريء ومتقن، فلو كانت المعارضة قادرة عليه لماذا تنتظر موعد الانتخابات؟!

الأوهام السرية!

ياسر عطا الله

تحتل «الكواليس» حيزاً واسعاً في أذهان السوريين المستعجلين للخروج من محنتهم. فوسط الخراب وبحور الدماء واليأس الثقيل لم يتبق سوى هذه «الخرافة» مصدراً يلوح منه الخلاص.. قشة أخيرة بعد أن غرقت جميع مراكبنا وودعتنا كل سفن الإنقاذ.

منذ زمن تحضر «الكواليس» في تحليلاتنا وتسريباتنا ونقاشاتنا وآمالنا.. إنها الوسيلة التي نعقلن بها هذا العالم المجنون الذي يحيط بنا، ونعلل أنفسنا بأوهام تبقينا على قيد الحياة: «لسنا متروكين لمصيرنا المظلم، والمجتمع الدولي لم يتخل عنا وهو لا يقف متفرجاً وحسب، وبالتأكيد هناك من يطبخ في الخفاء حلاً، حسماً، تسوية ما»..

لأشهر طويلة كانت «الكواليس الأمريكية» بمثابة رقية تهدئ مخاوفنا وتسكن أوجاعنا، «الولايات المتحدة تطبخ في كواليسها حلاً حاسماً سوف يأخذ شكل تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر.. على الطريقة اليوغسلافية، أو على الطريقة الليبية».. «الولايات المتحدة تعد في كواليسها لحظر جوي سوف يقلب الموازين ويفتح باب الحل».. «الولايات المتحدة تحضر في كواليسها لخطة تسليح شاملة للمعارضة المسلحة»..

وبعد أن أكد الأمريكيون أنفسهم بطلان هذه الأوهام، إذ أثبتوا لنا خلو كواليسهم من أي خطة للتدخل أو التسليح، انتقلت «الكواليس» إلى مكان آخر.. إلى جنيف، فهناك «يعكف الروس والأمريكيون على إعداد تسوية سرية محكمة سيصار إلى فرضها على أطراف الصراع السوري كما على القوى الإقليمية المعنية، وتقضي هذه التسوية بإبقاء جزء من النظام، أو إبقاء النظام بلا رأسه، وإجراء إصلاحات وتعديلات ترضي المعارضة..».

ثم جاء مؤتمر جنيف٢ ليبدد هذه «الشائعة» وليوضح أن الروس والأمريكيين لم يفعلوا شيئاً سوى المبارزة في التسويف واللامبالاة، ومع أحداث أوكرانيا تبخر الأمل بانعقاد أي كواليس أمريكية روسية في أي وقت..

وانتقلت «الكواليس» مجدداً إلى مكان آخر، إلى مسقط هذه المرة. هناك انعقدت بالفعل مفاوضات سرية بين الأمريكيين والإيرانيين ثبت لاحقاً أنها كانت مفاوضات عملية ومثمرة، إذ فتحت الطريق أمام البلدين المتخاصمين منذ عقود ليجدا مشروع تسوية مقنعة لمشكلة النووي الإيراني. هكذا صارت مسقط مكاناً جذاباً للشائعات والأوهام، فإلى الرواية التي تقول أن مفاوضات واشنطن ـ طهران هناك لم تقتصر على النووي بل تعدتها إلى الملف السوري، برزت مؤخراً رواية تقول أن مسقط نفسها تستضيف مفاوضات سرية سعودية ـ إيرانية، وأن واشنطن تشرف بنفسها على هذه المفاوضات.. بل وصل الأمل ـ الوهم بالبعض إلى حد الاستنتاج أن السعوديين والإيرانيين قد طبخوا بالفعل تسوية للقضية السورية، وأنهم في صدد الدعوة إلى مؤتمر جنيف٣ حيث سيسكبان الطبخة أمام أنظار العالم.

والواقع أن الأمر ليس كله وهماً، فبالفعل تسعى سلطنة عمان، بحكم موقعها الوسطي، إلى فتح قنوات بين طهران والرياض، وهناك من يؤكد أن السلطنة نجحت في ذلك إلى حد ما إذ شهدت عاصمتها لقاءات بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين. ولكن الوهم هو ما يتصل بالقضية السورية، فحسب مصادر إيرانية عمانية متطابقة فإن الحوار بين البلدين لن يشمل سوريا وكل ما هنالك هو سعي إلى تطبيع العلاقات بغض النظر عن الخلاف الدائم والمرشح للاستمرار حول سوريا!.

ليس المقصود لوم مطلقي هذه الأوهام ولا مصدقيها، فاللوم، كل اللوم، يقع على عاتق العالم الذي لم يرق إلى مستوى أوهامنا عنه.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

إيران ـ السعودية: الحرب التي تأجلت ٣٥ عاماً

خالد الحلبي

إذا كان قد تسنى لك زيارة طهران فلا بد أن تكون قد اصطدمت بعدد من المحرمات: تعاطي الخمور، ارتداء ربطة عنق، طرح الأسئلة عن الولي الفقيه.. ولكن التابو الأشد خطورة، والأكثر جلباً للمتاعب، هو تلفظك عمداً أو سهواً بعبارة «الخليج العربي»، ذلك أن تسمية «الخليج الفارسي» ترقى في إيران إلى مستوى المقدسات، والإيمان بفارسية الخليج لا يقل شأناً عن الإيمان بعودة المهدي المنتظر.

يحاول الإيرانيون أن يقنعونا بأنهم يموتون عشقاً بالعرب، إخوتهم في الإسلام، وهم إذ يغضبون منا فلأننا لا ندرك مصالحنا ولا نرقى إلى مستوى دورنا التاريخي، ولذلك فهم يأخذون عنا بعضاً من هذا الدور ويرعون بأنفسهم مصالحنا التي لا نجيد رعايتها. يريدون إعادة القدس لنا وتخليصنا من إسرائيل وتنصيب حكام أتقياء صالحين علينا.. ورغم كل هذا الحب وكل هذا السخاء فهم يبخلون علينا باسم، مجرد اسم، يطلق على الخليج الذي يربطنا بهم!

يخطئ من يظن أن الأمر يتعلق بمجرد شكليات، فللاسم الذي يصر عليه الإيرانيون دلالات عميقة، تتصل بمشروع الجمهورية الإسلامية وطموحاتها ونظرتها لنفسها وتاريخها وجوارها ودورها الإقليمي المرغوب..

مع بداية الثورة الإسلامية بدا وكأن رفاق الخميني وأتباعه يريدون محو التاريخ الإيراني السابق على الإسلام. غيروا أسماء الشوارع والمتاحف والقصور، وأبدوا ازدراء للآثار القديمة، واستبدلوا بالأسماء الأخمينية والساسانية أسماء إسلامية شيعية، فحل آيات الله وحجج الإسلام مكان الملوك والأكاسرة، كما طردت روح المهدي المنتظر، المرفرفة فوق إيران الإسلامية، أرواح الأسلاف الزردشتيين والمجوس والتي كان الشاه المخلوع يجاهد في استحضارها.. ولكن يوماً بعد يوم، ومع تمكن الثورة من الإمساك بزمام إيران، بدأت الحملة على الماضي تخفت إلى أن تلاشت تماماً، لتحل مكانها جهود حثيثة، وإن كانت موارية، لوصل ما كاد أن ينقطع. هكذا لم يعد تاريخ إيران يبدأ من لحظة إسلامها، أو بالأحرى تشيعها، بل أنه عاد ليمتد إلى ٢٥٠٠ سنة سابقة، وهو التاريخ نفسه الذي كان الشاه قد اعتمده، وسرعان ما امتزج مشروع «تصدير الثورة» بحلم البعث الفارسي، وكذلك انطوت المظلومية الشيعية على تحسر على الماضي الامبراطوري المجيد، فالحرب المعلنة على «قوى الاستكبار العالمي» لا تنطلق فقط من الدفاع عن الإسلام المستهدف، بل أيضاً من حقيقة أن هذه القوى سلبت فارس مجدها ونفوذها وبعضاً من أراضيها، ولا يخفي قادة إيرانيون إحساسهم بالغبن لخسارتهم البحرين والإمارات العربية، وربما الخليج برمته.. من هنا يأتي الإصرار على وصف الخليج بالفارسي وعدم التفكير بتغيير الاسم، ليس إلى «العربي» وحسب، بل وإلى «الإيراني» أو «الإسلامي» كذلك..

في عهد الشاه لعبت إيران دور شرطي المنطقة. كانت ـ حسب تعبير توماس فريدمان ـ الأخ الأكبر للسعودية ودول الخليج. وكان العداء للمعسكر الشيوعي وحلفائه من الأنظمة «التقدمية العربية» يشد أزر هذا الحلف ويغطي على تناقضاته، كما أن العنجهية الفارسية في ظل الشاه لم تمس أمن الخليج العربي ولم تهدد مصالحه، أما الوصاية الشكلية عليه فقد اتخذت شكل الحماية الأخوية وكانت مستمدة من رغبة أمريكية ورضا خليجي.

علمانية الشاه أبعدته عن التفكير باستخدام ورقة الشيعة العرب، بل على العكس فإن أوساطاً شيعية عربية شكلت الحاضنة الأكثر جذرية لمعارضة الشاه، وكذلك فإن ولاءه للغرب ردعه عن تهديد الخليج.

إثر الثورة الإسلامية، في العام ١٩٧٩، خرج الأخ الأكبر وصفق الباب خلفه (مرة أخرى الوصف لفريدمان)، وبعد أن اعتاد الأخوة على غيابه وتدبروا شؤونهم بطرق شتى، عاد مغيراً زيه: عباءة وعمامة سوداء ولحية طويلة، ومطالباً بإعادة توزيع التركة، والأهم: بتغيير عقيدة أخوته وسلوكهم وطريقة عيشهم.

كانت السعودية أول من تحسس الخطر، ولكن صدام حسين كان الأقدر على المبادرة، فشن حرباً طويلة على دولة الثورة الفتية وأجبر قائدها على «تجرع كأس السم»، ورغم الحساسية السعودية من البعثي المتشدد فقد ساندته مباركة اللقب الذي أسبغه على نفسه: «حامي

الثغور الشرقية». ومن جهة أخرى فقد سارعت إلى موازنة التسلل الإيراني إلى سوريا ففتحت خطوطاً إلى دمشق، وصولاً إلى تشكيل المحور الثلاثي، السعودية وسوريا ومصر، كما كثفت حضورها في لبنان لتطويق الذراع الإيراني الناشئ (حزب الله). وفي كل ذلك كانت السعودية مسنودة بموقف أمريكي صلب وراسخ.. فبدا التطويق خياراً مناسباً، وبدت المواجهة المباشرة احتمالاً بعيداً.

غير أن الظروف تغيرت مع مطلع العقد الماضي. شنت أمريكا حرباً «مقدسة» على الإرهاب كان من نتائجها إراحة إيران من عدويها اللدودين: طالبان في الشرق وصدام في الغرب، ثم سرعان ما فر الأمريكيون من فخ العراق مسلمين بلاد الرافدين للنفوذ الإيراني على طبق من ذهب. وفي تلك الأثناء لم تعد سوريا هي نفسها، فقد خرجت من محنة لبنان هشة وفاقدة للثقة بالنفس، ما قربها أكثر إلى الحضن الإيراني، مع تحول العلاقة الندية بطهران إلى نوع من التبعية. وفي لبنان غدا حزب الله قوة مهيمنة تهدد بابتلاع البلد والإطاحة بنفوذ الرياض.. هكذا ألفى السعوديون أنفسهم مطوقين بالحضور الإيراني المتوعد، وما إن اشتعلت الثورة السورية حتى كان موعد المواجهة المؤجلة قد حان..

تتعدد التفسيرات للموقف السعودي من الأزمة السورية. هناك من يرى أن السعودية هي أول من بادر إلى عسكرة الثورة السورية بهدف وأدها وقطع طريقها إلى الرياض. وهناك من يقول إن السعودية تنطلق من دوافع طائفية ومن انحيازها إلى السنة السوريين، وبالطبع هناك من يعتمد نظرية المؤامرة إذ السعودية «مجرد بيدق تحركه الرغبة الأمريكية بتحطيم سوريا الممانعة»..

ولكن سبباً مختلفاً هو الذي يصلح للتفسير، إنه الخطر الإيراني المحدق، فمنطقة تسيطر عليها إيران لا دور فيها للسعودية، بل ولا وجود لها أصلاً. من هنا نستطيع القول إن السعودية قد دخلت، وعلى المكشوف، في صراع وجود مع إيران، وسوريا هي ساحة هذا الصراع.

لا يعني هذا أن المواجهة السعودية ـ الإيرانية هي المحرك الأصلي والوحيد لما يحدث في سوريا، فلا السعودية هي من أشعل الثورة، ولا إيران هي من أجبر النظام على الاستماتة في الدفاع عن وجوده. ولكن هذه المواجهة هي التي عمقت الصراع وعقدته ونقلته من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي.. تماماً كما جاء الكباش الأمريكي الروسي لينقله إلى المستوى العالمي.

ألا تبدو المواجهة السعودية يائسة؟

الموقف الأمريكي غير موات، والأوربيون غير مبالين، والعرب كل في واد، والروس معاندين، والمعارضة السورية مشرذمة، والشعب السوري منهك..

مثل إيران والنظام، تراهن السعودية على الوقت وتغيير الظروف، وأياً كانت مخاطر الاستمرار في المجابهة فإن مخاطر الانسحاب أكثر فداحة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٧) ٢٠١٤/٥/٥

لويز عبد الكريم في الطريق بين الثورة والاتجاه إلى السايكودراما

يارا بدر

يبتسم السوريون بحزن حين يلتقون صدفة في بلدٍ ما، بعد آخر لقاء لهم معاً كان قد جمعهم في بلدٍ آخر. فمن سوريا إلى مصر، وأخيراً إلى بيروت، محط رحال الكثيرين، حيث استقرت الفنانة السورية لويز عبد الكريم. لويز التي عرفت بموقفها السياسي المؤيد للحراك الثوري في سوريا منذ بداياته، وهو الأمر الذي اضطرّها إلى مغادرة سوريا مثل الكثيرين بحثاً عن الأمان. ومثل الكثيرين أيضاً، هي اليوم فريسة الحنين.

درست الفنانة الشابة الإعلام في جامعة دمشق، كما درست التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق أيضاً، وعلم النفس في جامعة بيروت العربية. وعرفها الجمهور السوري والعربي من خلال مشاركاتها الدرامية في الأعمال التاريخية مثل (حمام القيشاني/ الجزء الخامس- المتنبي- الفوارس وسيف بن ذي يزن)، لكن الدراما المعاصرة كانت الساحة التي ظهرت خلالها بشكل أقوى، ونذكر من مشاركاتها: (على موج البحر- مرايا- - نزار قباني- أهل الغرام- عصر الجنون وسيرة آل الجلالي).

أمّا مسرحياً وسينمائياً فكانت مشاركات عبد الكريم أقل، حيث أنّ الساحة الفنيّة السورية دعمت في العقد الأخير الصناعة الدرامية لتحوّلها إلى صناعة ناجحة، فيما كان إهمال الإنتاج السينمائي والمسرحي مستمراً مع ضعف تمويل كل منهما وضعف تسويقه بالإضافة إلى تقييدهما بقيود الرقابة الحديدية المُسبقة واللاحقة على النص والعرض.

لويز التي لم تهجر التمثيل أو الفن، شغلتها الثورة السورية وانخرطت فيها، مشاركة في الحراك على الأرض، ثم من خلال نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي تعبيراً عن تضامنها مع المعتقلين، وبظهورها الإعلامي المُتكرّر في فترة معينة من عمر الثورة السورية للحديث حول ما يجري في سوريا، وموقفها كفنانة سورية من كل هذا.

بعد أن غادرت سوريا إلى مصر، انطلقت عبد الكريم في مشروع شخصي في مجال «السايكودراما»، حيث كانت الفكرة بالعمل بتقنيات السايكودراما مع الأطفال المتضرّرين من الحرب في سوريا عبر أكبر فضاء لُعبي ممكن، ألاّ وهو المسرح. شارك الدكتور جمال صبح كمشرف نفسي في المشروع، كما تعاونت عبد الكريم آنذاك مع زميلها الممثل السوري جلال الطويل في المشروع الذي حمل اسم «أثر الفراشة».

توجّه المشروع إلى العناية بالأطفال عن طريق المسرح التفاعلي والسايكودراما، حيث أدخل القائمون على المشروع الرسم والنحت والتصوير والكتابة والأشغال اليدوية، ليكونوا تقنيات تعليمية ترفيهية، وآليات يستفيد منها المدربون في إزالة مخلفات وآثار الحرب، التي شوّهت نفسيّة أكثر من مليون طفل تضرّر من النزاع السوري بحسب «اليونسيف».

بعد إطلاق «أثر الفراشة» انتقلت لويز عبد الكريم إلى لبنان، لتطوّر مشروعها. بعد أن اختارت الذهاب أكثر في تفاصيل الجانب النفسي، ومن أجل هذا فقد ارتأت ضرورة الانفتاح على كامل فضاء العائلة المحيط بالطفل. قامت بتأسيس مشروع «خطوة» ليكون بمثابة المرحلة الثانية من مشروعها.

يبدو مشروع «خطوة» اقرب إلى المشروع البحثي الميداني، فالممثلة السورية اختارت العمل التجريبي على النظريات، والسير خلف الأسئلة التي تواجهها مع كل تجربة.

اليوم، وبعد أن أقامت لويز ورشة لإعداد مدربين مؤهلين، تعاونت مع أكثر من مشرف نفسي، وتابعت العمل مع مجموعة من الأطفال السوريين النازحين أو الأطفال المُقيمين في منطقة عكار اللبنانية، ابتعدت لويز لتراجع تجربتها التي استمرّت أكثر من سنتين. وتعيد تقيّم نتائجها وملاحظاتها، وهي الآن تعد لخطوتها التالية في مشروعها الخاص هذا. دون أن تقطع مع عالم التمثيل بشكل كامل، إذ شهد العام المنصرم تقديم تجربتها المسرحية «المندسة» (حقيقتان وممثلة واحدة)، التي رعتها «المدينة للفنون الأدائية والدرامية»

بتوقيع المخرج أحمد صالح.

حول تجربتها الشخصية ومواقف الفنانين السياسية، وضرورة انخراطهم في قضايا المجتمع الذي يعيشون فيه، بشكل خاص في بلاد كسوريا تعصف فيها رياح الثورة منذ أكثر من ثلاث سنوات، تقول لويز عبد الكريم بأنّ الموقف السياسي باعتقادها جزء من الحرّية الشخصية، وأنّ التعبير عنه حرّية شخصية كذلك. بالنسبة لي يحق للفنان أن يختار كشف قناعاته السياسية أو عدم الكشف عنها. إذ أنّ ما يهم حقيقة ليس الموقف السياسي للفنان، هذا يذهب مع الزمن في حالات كثيرة، وما يبقى عبر التاريخ هو إبداع هذا الفنان. حالات كثيرة تشهد على هذا، «سلفادور دالي» أحد أعظم- إن لم نقل أعظم- فنان تشكيلي سُريالي، لكنه كان مؤيداً للديكتاتور الإسباني «فرانكو». والموسيقي العظيم «بتهوفن» رحل ولا نعرف نحن الأجيال التي خلفته بزمنٍ طويل مواقفه السياسية، لكننا نعرف جيداً إرثه الإبداعي الموسيقي.

إلاّ أنّني أعتقد أنّ من يختار من الفنانين تقديم نفسه كفنان وصاحب موقف وقضية سياسية فإنّ عليه واجب الدفاع عن موقفه هذا بالقول والفعل، لا أن يكتفي بالقول فقط، وهو ما حدث للأسف مع الكثيرين، لا أريد أن أبخس حق أيّ من الفنانين، لكنني أشعر بالأسف أنّ الكثيرين- كنسبة وتناسب- اكتفت بالتصريحات الإعلامية، والخطاب النظري، دون أن يوازي هذا فعل له الثقل ذاته.

أما بخصوص الدراما السورية فتقول: لا أستطيع الادعاء أنني أفضل مُتابعة للأعمال الدرامية بشكل عام، لكنني أؤمن أنّ كل عمل هام في هذه الأيام، خاصة التجارب التي شاهدناها العام الماضي، وعُرضت للمؤيد والمعارض لما يجري في سوريا. من الهام جداً أن نشاهد الآخر، المختلف معنا سياسياً وربما حتى إنسانياً، لكنه يبقى سورياً، وعلى الآخر أن يقبل النظر إلي أنا المختلف عنه بذات المنطق، وهو ما ترفضه للأسف جميع الأطراف حتى اليوم.

وتضيف: بالمعنى الشخصي أنا لست على قطيعة تامّة مع التمثيل، أنا ابتعدت عن الدراما فقط، واشتغلت مؤخراً عرض «المندسة» وهو مونودراما من قصص كتبتها «يمان جانسيس»، وعُرِضَت في الدوحة والقاهرة ومكتبة الإسكندرية.

المشكلة في علاقتي مع الدراما، أنني عملياً أفتقد العمل الفني أو الدور الذي يشعرني بالقدرة على التعبير عن هول ما يجري في سوريا.

المشكل الأعمق برأيّ هو أنّ الشلليّة لا تزال مُسيطرة، وهذا يحتاج إلى ثورة من أجل التخلص منه، وهو أحد الأمور التي قامت الثورة من أجلها كذلك.

أشعر حقاً بالأسف انّه وبعد ثلاث سنوات من الثورة في سوريا، فإنّنا لم نزل نعاني من هذه الأزمة.

هدنة حمص القديمة والأسئلة المتبقية

فداء يونس

دخل وقف لإطلاق النار في احياء حمص القديمة حيز التنفيذ بشكل نسبي منذ يوم الجمعة الماضي، تمهيدا لتطبيق اتفاق يقضي بخروج مقاتلي المعارضة السورية من هذه الاحياء المحاصرة منذ نحو عامين من قبل قوات النظام، بحسب ما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

ما يميز هذا الاتفاق عن مثيلاته من الهدن السابقة، أنه جاء برعاية الأمم المتحدة وبحضور روسي إيراني، حسب ما ذكرت شبكة سوريا مباشر. وينص على خروج جميع المحاصرين الذين يبلغ تعدادهم تقريباً ما بين ٢٢٠٠ و٢٤٠٠ مقاتل، ابتداءً من يوم أمس الأحد، سينقلون باتجاه الريف الشمالي بأربعين حافلة، ويرافق كل حافلة عضو من الأمم المتحدة.

وستسمح قوات الأسد بدخول الهلال الأحمر إلى حي الوعر الذي يعتبر خارج أحياء حمص القديمة، فضلاً عن دخول المواد الغذائية التي كانت قوات النظام تمنع دخولها إليه منذ شهور، دون أن يخرج المقاتلون منه.

مقابل ذلك، ستقوم الجبهة الإسلامية بتسليم الضابط الروسي المأسور لديها بريف اللاذقية منذ العاشر من أبريل الماضي، فضلاً عن امرأة إيرانية تم أسرها على معبر باب السلامة، بالإضافة إلى ٢٠ مقاتلاً إيرانياً، وهذا ما يفسر سبب الحضور الروسي الإيراني والضغط باتجاه الهدنة، ويفضح الدور الاستراتيجي لهذه الأطراف في الصراع داخل سوريا.

وسيتضمن الاتفاق كذلك إدخال الطعام والشراب إلى بلدتي نبل والزهراء بحلب كبند أول، وكذلك دخول الهلال الأحمر إلى البلدتين.

تبدو شروط الهدنة متوازنة وفق مصالح الطرفين، دون أن ينتزع ذلك شكوكهما، فالسؤال مستمر في خندق الموالاة عن صفقات التبادل التي تستثني السوريين منها، وتقتصر على أسرى إيران وحزب الله غالبا، وعلى الضفة الأخرى للمعارضة يُخشى أن تتيح هكذا اتفاقات فرصة للنظام كي يتفرغ أكثر لدك باقي المناطق التي لم تدخل في الاتفاق، وذلك يعكس غياب الجسم العسكري الموحد والتنسيق بين هكذا جسم وبين الائتلاف الوطني كممثل سياسي للثورة السورية.

كاريكاتير العدد

اليوم العالمي لحرية الصحافة المهدورة في بلادنا

منى أسعد

بدأ العالم منذ عام ١٩٩٣ باعتماد ٣ أيار/ مايو مناسبة للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، مناسبة للدعوة إليها، والتذكير بمن قضوا شهداء الكلمة الحرة، ومن يقبعون خلف القضبان مؤمنين بضرورة إيصال الحقيقة مهما كان الثمن.

فحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، حيث نصت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». وهو ما يعتبر الجزر الأول لحرية الصحافة، والذي يؤسس بدوره لتحقيق وصون الديمقراطية ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والمديرة العامة لمنظمة اليونسكو إيرينا بوكوفا في بيان مشترك يوم ٢/ ٥/ ٢٠١٤ بهذه المناسبة «إن تطبيق الخطة طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب ضمان تمتع كل الشعوب بالحقوق الأساسية في حرية الرأي والتعبير». كما ناشدا «جميع الدول والمجتمعات والأفراد الدفاع بفعالية عن حرية التعبير والصحافة بوصفهما حقين من الحقوق الأساسية ومساهمتين جليلتين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥».

وذكرا في بيانهما المشترك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في ديسمبر/ أيلول الماضي و«لأول مرة قراراً يدين جميع أشكال الهجمات وأعمال العنف ضد الصحفيين والإعلاميين، واعتبار ٢ نوفمبر اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين».

وبهذه المناسبة، أن هيئة تحكيم دولية مستقلة أعلنت فوز صحفي التحقيقات التركي أحمد شيخ ٤٤ عاما، تلفظ بالتركية «أحمد سيك» بجائزة اليونسكو «غيير مو كانو» العالمية لحرية الصحافة للعام ٢٠١٤. وهو أحد ابرز المدافعين عن حرية التعبير في تركيا، حيث لوحق أمنيا عام ٢٠٠٧ عقب مقالة نقدية نُشرت في مجلة «نوكتا». وفي مارس ٢٠١١ ألقي القبض عليه واحتجز بتهمة علاقته بمنظمة إرهابية، وفي حال تثبيت هذه التهمة فقد يُحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة.

يذكر أنه أُلقي القبض على «شيخ» قبل صدور كتابه «جيش الإمام» مباشرة، وهو الكتاب الذي تناول الصلات بين حركة فتح الله كولن الاجتماعية الدينية وبين الدولة التركية. رغم التناقض الظاهر بين الاتجاهين الاسلاميين، وقد صودرت نسخة الكتاب المخطوطة وتم حظرها. كما قامت السلطات التركية بتفتيش مقرات دار النشر التي كانت ستصدر الكتاب وصحيفة «راديكال».

من جهة ثانية اختارت منظمة «مراسلون بلا حدود» قائمة من ١٠٠ أسم يعبّرون عن شجاعة الصحفيين والمدونين الذين ضحوا دائمًا بأمانهم الشخصي وأحيانًا بحياتهم في سبيل مهمتهم، وبين قائمة الأبطال في مجال الاعلام اختارت المنظمة من سوريا كلاً من مازن درويش مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، المعتقل مع اثنين من زملائه منذ ١٦ شباط ٢٠١٢، والناشطة رزان زيتونة التي اعتقلت مع ثلاثة نشطاء آخرين من «مركز توثيق الانتهاكات VDC» في دوما قبل أربع أشهر، ولم يعرف أي شيء عنهم حتى تاريخه.

يذكر أن «لجنة حماية الصحفيين» اعتبرت أن سوريا أخطر بلد على الصحفيين، تليها العراق، مصر، باكستان، الصومال. فيما تعتبر سوريا رابع دولة بعد كل من إريتريا، كوريا الشمالية، وتركمانستان، في سلم انعدام الحريات الصحفية في العالم، تليها إيران ثم الصين.